

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

وضع المرأة في المبادرات الدولية

للإصلاح في الشرق الأوسط

(دراسة للحالة الأردنية)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إعداد

لبنى سمير بايوق

إشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى علوي

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

٢٠٠٩م

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في العلوم
السياسية بتقدير ممتاز
بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١١
بعد استيفاء جميع المتطلبات.

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د/ مصطفى علوي	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية	
أ.د/ نورهان الشيخ	الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية ورئيس مركز الدراسات الأمريكية	
أ.د/ جمال سلامة	الأستاذ المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس	

إهداء

إلى زوجي وحببي بشار مسمار، حبا وتقديرا وعرفانا
بجميل، على تحمله غيابي وانشغالي طوال فترة
الدراسة، وجزاه الله كل خير على كل ما قدمه من أجلي
لإتمام هذا العمل.

إليك اهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- يسعدني وقد أنهيت هذا العمل أن أتوجه بالحمد والشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقني لإتمامه. وأنتهز الفرصة كي أعبر عن عظيم امتناني ومودتي، إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ مصطفى علوي أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، فقد قدم لي العون والمساعدة والتوجيه بكرم وسعة صدر، طوال فترة إعداد الرسالة، بالرغم من انشغال وقتة وتعدد مسؤولياته، فجزاه الله عني خير جزاء.

كذلك أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لأعضاء هيئة المناقشة، الدكتورة نورهان الشيخ الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية، ورئيس مركز الدراسات الأمريكية- عضوا من الداخل، والدكتور جمال سلامة الأستاذ المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس عضوا من الخارج، على تشريفهم لي بقبولهم المشاركة في مناقشة الرسالة، ولاشك أن ملاحظات اللجنة ستثري الدراسة بشكلها النهائي، لإخراج عمل مميز.

وأنتهز الفرصة لشكر سعادة السفير الأردني ووزير الخارجية السابق معالي الدكتور هاني الملقى على تشريفه لحضور المناقشة رغم انشغاله وضيق وقته. وأود شكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وبالأخص عائلة خورشيد والعلمي في مصر لدعمهم ورعايتهم لي منذ البداية، إذ لم أشعر يوما أنني وحيدة، وأشكر أهلي وأتمنى أن يسامحوني على تقصيري بحقهم طوال فترة الدراسة.

فهرس المحتويات

الصفحات	الموضوع
١٠-٩	مقدمة
٣٣-١١	الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة
٦٠-٣٤	الفصل الثاني: المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط: الدوافع والمبررات.
٤٨-٣٦	المبحث الأول: مبادرات الإصلاح على ضوء المتغيرات الدولية.
٦٠-٤٩	المبحث الثاني: الدوافع والمبررات للإصلاح في الشرق الأوسط.
٥٢-٥٠	أولاً: الدوافع الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط.
٥٦-٥٣	ثانياً: الدوافع الأوروبية للإصلاح في الشرق الأوسط.
٦٠-٥٧	ثالثاً: الدوافع العربية للإصلاح.
١١٠-٦١	الفصل الثالث: المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط وتناولها لقضايا المرأة.
٨٤-٦٣	المبحث الأول: المبادرات الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط، ووضع المرأة فيها.
٦٥-٦٣	أولاً: مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (١٢ من ديسمبر ٢٠٠٢).
٦٧-٦٦	ثانياً: مبادرة الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤م.
٨٤-٧٧	ثالثاً : ردود الفعل العربية على المبادرة الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط.
٩٧-٨٥	المبحث الثاني: المبادرات الأوروبية للإصلاح في الشرق الأوسط، ووضع المرأة فيها.
١٠٦-٩٧	المبحث الثالث: "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع و شمال إفريقيا" ٢٠٠٤م، ووضع المرأة فيها.
١١٠-١٠٧	المبحث الرابع: مبادرة إستنبول للتعاون "قمة حلف شمال الأطلسي" (٢٨ من يونيو ٢٠٠٤م).
١٣٩-١١١	الفصل الرابع: المرأة العربية و المبادرات الدولية للإصلاح.
١٢٧-١١٣	المبحث الأول: واقع المرأة العربية.
١١٩-١٢٨	أولاً: المتغيرات والبيئة الداخلية والخارجية (التحديات والواقع).
١٢٦-١٢٠	ثانياً: المرأة العربية بعد طرح المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط.
١٣٩-١٢٧	المبحث الثاني : مواقف النخب النسوية العربية من مبادرات الإصلاح، عرض المقابلات.
٢٣٥-١٤٠	الفصل الخامس : المرأة الأردنية و المبادرات الدولية للإصلاح.

١٥٢-١٤٤	المبحث الأول: المرأة الأردنية في الوثائق الدولية والأردنية.
١٤٧-١٤٤	أولاً: الأردن والوثائق الدولية المتعلقة بالمرأة.
١٥٢-١٤٨	ثانياً: الوثائق الأردنية المتعلقة بحقوق المرأة.
١٧٢-١٥٣	المبحث الثاني : تطور مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة.
١٦٠-١٥٣	أولاً: مقدمة تاريخية لمشاركة المرأة الأردنية.
١٦٣-١٦١	ثانياً: المرأة الأردنية والمشاركة في مؤسسات صنع القرار.
١٦٧-١٦٤	ثالثاً: المرأة الأردنية في المجالس المنتخبة.
١٧٢-١٦٧	رابعاً: المرأة الأردنية والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني.
١٨٦-١٧٣	المبحث الثالث: المرأة الأردنية بعد طرح المبادرات الدولية للإصلاح .
١٨٣-١٧٤	أولاً: استجابة الحكومة الأردنية لعملية الإصلاح.
١٨٦-١٨٤	ثانياً: استجابة مؤسسات المجتمع المدني لعملية الإصلاح.
٢٣٥-١٨٧	المبحث الرابع: إدراك المرأة الأردنية لعملية الإصلاح (عرض المقابلات والاستبيان).
١٩١-١٨٨	أولاً : المقابلات الشخصية.
٢٣٥-١٩٢	ثانياً : عرض نتائج الاستبيان.
٢٣٧-٢٣٦	خاتمة الدراسة.
٢٥١-٢٣٨	المراجع.
٢٥٩-٢٥٢	الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	توزيع العينة حسب العمر	٩٤
٢	توزيع العينة حسب الديانة	٩٤
٣	توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية	٩٥
٤	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	٩٦
٥	توزيع العينة حسب الدخل الشهري	٩٧
٦	توزيع العينة حسب مكان الإقامة	٩٨
٧	توزيع العينة حسب منطقة الإقامة	٩٨
٨	إطلاع المبحوثات على المبادرات الدولية للإصلاح	٢٠١
٩	مدى تعامل المبادرات مع مسألة تمكين المرأة.	٢٠٢
١٠	الموقف الرسمي العربي والأردني من المبادرات الدولية للإصلاح	٢٠٣
١١	ردود فعل المجتمع الأردني على المبادرات	٢٠٤
١٢	مدى تناول المبادرات الدولية لأدوات تمكين المرأة.	٢٠٥
١٣	الصلة بين المبادرات وتمكين المرأة.	٢٠٦
١٤	التقييم الشخصي للمبادرات	٢٠٧
١٥	الأعضاء في أحزاب سياسية	٢٠٨
١٦	الأعضاء في منظمات أهلية	٢٠٩
١٧	مدى استمرار الاهتمام من جانب القوى الدولية بما جاء في المبادرات بعد ٢٠٠٤	٢١٠
١٨	تقييم وضع المرأة الأردنية بشكل عام.	٢١١
١٩	تقييم وضع المرأة الأردنية الاقتصادي.	٢١٢
٢٠	تقييم وضع المرأة الأردنية على مستوى المشاركة السياسية.	٢١٣
٢١	تقييم دور المرأة الأردنية داخل الأحزاب السياسية.	٢١٣
٢٢	مظاهر نشاط المرأة الأردنية داخل الأحزاب.	٢١٤
٢٣	أسباب عدم نشاط المرأة الأردنية داخل الأحزاب.	٢١٥

٢٤	تقييم تجربة المرأة الأردنية في الانتخابات بشكل عام.	٢١٦
٢٥	دور المرأة الأردنية كناخبة.	٢١٦
٢٦	دور المرأة الأردنية كمرشحة.	٢١٧
٢٧	أسباب انخفاض المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.	٢١٨
٢٨	دور آليات توجيه المرأة في الانتخابات في تحسين مشاركتها السياسية.	٢١٩
٢٩	دور المرأة الأردنية داخل البرلمان.	٢٢٠
٣٠	تقييم أداء المرأة الأردنية في الحملات الانتخابية	٢٢١
٣١	العوائق أمام المرأة الأردنية خلال الحملات الانتخابية.	٢٢١
٣٢	دور الإعلام في دعم المرأة في الانتخابات.	٢٢٢
٣٣	تقييم دور المرأة الأردنية ووجودها داخل الجهاز القضائي.	٢٢٣
٣٤	تقييم وجود المرأة الأردنية في المؤسسات الحكومية.	٢٢٤
٣٥	تقييم المناصب الممنوحة للمرأة داخل الجهاز التنفيذي.	٢٢٥
٣٦	أداء المرأة الأردنية في المؤسسات الحكومية.	٢٢٥
٣٧	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين الاطلاع على المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط وتعاملها مع تمكين المرأة العربية	٢٢٧
٣٨	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين تناول المبادرات الدولية لأدوات ووسائل التمكين للمرأة وتعاملها مع تمكين المرأة العربية	٢٢٨
٣٩	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين وضع المرأة الاقتصادي في الأردن ووضعها على مستوى المشاركة السياسية.	٢٢٩
٤٠	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين دور المرأة الأردنية كمرشحة ودورها كناخبة.	٢٣٠
٤١	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين المناصب العليا الممنوحة للمرأة داخل الجهاز التنفيذي وأدائها في المؤسسات الحكومية.	٢٣١
٤٢	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين المناصب غير المهمة الممنوحة للمرأة داخل الجهاز التنفيذي وأدائها في المؤسسات الحكومية.	٢٣٢
٤٣	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين المناصب ذات الحجم الكبير الممنوحة للمرأة داخل الجهاز التنفيذي وأدائها في المؤسسات الحكومية.	٢٣٣
٤٤	نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square) للعلاقة بين المناصب ذات الحجم الصغير الممنوحة للمرأة داخل الجهاز التنفيذي وأدائها في المؤسسات الحكومية.	٢٣٤

المقدمة:

تبحث هذه الدراسة في مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط المطروحة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وارتباطها بالاهتمام بقضايا المرأة.

ومن الملاحظ أن الاهتمام العالمي بقضايا المرأة قد تزايد منذ عام ١٩٧٥م، ولكنه كان على مستوى مؤتمرات دولية، واتفاقيات دولية.

ومنذ بداية القرن ٢١ بدأ الاهتمام بقضايا المرأة يأخذ شكل قوانين وإجراءات إدارية وقانونية ومشاركة سياسية، والملاحظ أيضاً أن الاهتمام العربي الراهن بقضايا المرأة ارتبط بموضوع الإصلاح، وإذا كان الإصلاح مفروضاً من الخارج، أو أصبح حاجة ملحة من داخل الدول العربية، فإن استخدام قضايا المرأة يجب ألا يكون شيئاً تجميلياً للنظم السياسية العربية، بل يجب أن تتناول خطط الإصلاح قضايا المرأة بجدية، وتقوم بإشراك المرأة في عمليات الإصلاح كجزء من المجتمع، وكذلك لدورها الهام في بناء الأجيال وتربيتها.

وتتناول هذه الدراسة مبادرات الإصلاح المطروحة منذ عام ٢٠٠٢م، وتجاوب الدول العربية مع هذه المبادرات، وتمت دراسة المشاريع المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني، والمشروطة بالإصلاح السياسي وتمكين المرأة العربية.

وكانت المملكة الأردنية الهاشمية حالة لدراسة وضع المرأة فيها، ومشاريع الإصلاح المرتبطة بتمكين المرأة الأردنية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وقد تكون مبادرات الإصلاح المقدمة من الدول الغربية هي برامج نابعة من مصالح لتلك الدول (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية....) في منطقة الشرق الأوسط أو هي ضرورة من الضرورات الأمنية والاقتصادية.

وقضية الإصلاح في الوطن العربي ليست جديدة، فقد عرفت الأنظمة العربية حالات من التجديد والإصلاح منذ عهد الاستقلال، وشهدت تيارات سياسية مختلفة قومية ولبرالية وإسلامية. ففي مصر وبعد هزيمة عام ١٩٦٧م دعا القضاة والمتفقون في مصر للإصلاح، عندها حاول الرئيس عبد الناصر استعادة مصداقيته من خلال الإعلان عن إصلاحات سياسية محدودة^(١).

(١) عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد ٣٠٤، السنة ٢٧، مايو من عام ٢٠٠٤م، ص ٩٢.

ولكن الحديث عن فكرة الإصلاح لم يكن بالزخم الذي يتم تناوله الآن، على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي العربي، فقد تزايدت المطالبة بالإصلاح والتحول الديمقراطي منذ مطلع القرن ٢١.

والأسباب الدافعة للإصلاح أسباب داخلية وخارجية، ولكن أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م هي نقطة الانطلاق والتفاعل في تغيير العلاقات الدولية، وسقوط كل المفاهيم القديمة، وانقلاب كل الموازين التقليدية.

ويتم الآن ربط الإرهاب بالإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، والرؤية الأمريكية بأن الإرهاب نما في بيئة سياسية ودينية وثقافية تحتاج إلى استئصال وإعادة تغيير. فكانت الحاجة إلى الإصلاح ضرورة ملحة للحفاظ على المصالح الأمريكية، ومصالح القوى الدولية الأخرى التي طالما رعتها الأنظمة الأوتوقراطية بكفاءة، والمصالح الجديدة هي نشر الديمقراطية، والقضاء على الإرهاب، وتحسين صورة الغرب في المنطقة.

أما بالنسبة للدول العربية فقد أصبح الإصلاح ضرورة ملحة وذلك لأسباب عديدة منها: تصاعد أعمال الإرهاب داخل الدول العربية، وإدراك الأنظمة العربية أن استخدام القوة ضد الإرهاب قد لا يكون وحده الكافي.

وهناك مطالبات شعبية داخلية بالإصلاح، وازدادت على وجه الخصوص بعد نشر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م ، اللذين انتقدا الأنظمة العربية، وتحدثاً عن مشاكل التعليم والحكم الجيد والحرية وتمكين المرأة، وأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضرورة ملحة.

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت الحكومات المناداة بالإصلاح هو تولي زعامات جديدة في الوطن العربي ترغب في أن تقيم شرعية جديدة خاصة بها من خلال الدعوة إلى الإصلاح والتغيير .

وقد أحدثت بعض الدول تقدماً في عملية الإصلاح بكل أشكاله، وساهمت في دعم دور المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مثل: المغرب، والبحرين ... ولكن لا تزال عملية الإصلاح وتمكين المرأة تواجه صعوبات اجتماعية وثقافية ودينية .

وتحتاج السلطات وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني إلى التعاون لتغيير المفاهيم التقليدية وإشراك المرأة في عملية الإصلاح إشراكاً حقيقياً .

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

كمدخل للدراسة خصص هذا الفصل لتوضيح أهمية الدراسة، وفروض الدراسة، وتساؤلات الدراسة، بالإضافة للإطار النظري والمنهجي الذي يوضح أهم النظريات المستخدمة في تحليل الدراسة، كذلك الأدوات المنهجية المستخدمة.

أولاً: أهمية الدراسة :

تتأتى أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة، والمتعاطمة لعملية الإصلاح السياسي، وتمكين المرأة في الشرق الأوسط وذلك للتكيف مع التغيرات الدولية، بالإضافة لحدثة الموضوع واستمرار تداعياته الى الآن.

ورغم توفر دراسات تناولت موضوع الإصلاح إلا أنه لا توجد دراسات تتناول الاهتمام الدولي بقضايا المرأة في تلك البرامج والمبادرات الإصلاحية .

ثانياً: إشكالية الدراسة :

إن التغيرات الدولية التي طرأت على سياسة القوى الدولية منذ بداية التسعينيات، قد بلورت مفهوم الديمقراطية. وانتهاء الحرب الباردة قلل من أهمية الدول النامية كساحة لخوض الصراع السياسي، ولم تعد دول عظمى تنزع النظام العالمي مثل الولايات المتحدة بحاجة إلى استخدام الأساليب السابقة في التنافس كاستخدام القوة العسكرية^(١) .

وتعتبر المبادرات الدولية للإصلاح والمقترحة من القوى الدولية مبادرات حديثة نسبياً فمنذ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م أصبحت هناك مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية مثل مفهوم الإصلاح السياسي، والقضاء على الإرهاب والتحاور مع الإسلاميين وتمكين المرأة. والملاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها مبادرات دولية بهذا الزخم وبهذا المضمون، وهى المرة الأولى التي يكون فيها اهتمام القوى الدولية بقضايا المرأة.

المملكة الأردنية الهاشمية هي إحدى دول الشرق الأوسط التي تأثرت وبشكل كبير بهذه المبادرات، تشهد الأردن منذ مطلع القرن الحادي والعشرين اهتماماً كبيراً بقضايا المرأة، ولكن هل الدوافع التي ساقته تلك المبادرات، وما تم تحقيقه فعلاً بغية إرضاء الغرب؟، وهل النخب السياسية في الأردن راضية عن ذلك؟.

(١) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٦٤٩ .

ثالثاً: أهداف الدراسة:

والدراسة تهدف إلى التركيز على برامج الإصلاح وتحليل المبادرات والخطابات، وتحديد المصالح والأهداف والوسائل المقدمة، ودور هذه المبادرات فعلياً في دعم قضايا المرأة، وتم دراسة التشابه والاختلاف بين هذه المبادرات، سواء من حيث اهتمامها بالإصلاح بشكل عام، أو بالمرأة بشكل خاص .

رابعاً: فروض الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية، وهى وجود علاقة إيجابية بين برامج الإصلاح السياسي والاهتمام بوضع المرأة ومكانتها .

زيادة الاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً سوف يكون لصالح الاستقرار والسلام في المنطقة وتحقيق الاستقرار الإقليمي والوطني في الشرق الأوسط، وأن هناك رغبة داخلية من قبل المجتمعات العربية في الإصلاح .
وتم توظيف الدراسة للتحقق من مدى صحة أو خطأ هذه الافتراضات.

خامساً: تساؤلات الدراسة :

وتطرح الدراسة التساؤلات التالية:

- ما تعريف كل مبادرة من المبادرات المطروحة للعملية الإصلاحية ؟، وما دوافع كل طرف من طرح هذه المبادرات ؟
- هل مضمون هذه المبادرات تعكس فهماً سليماً لوضع المرأة الفعلي في إطار أى عملية من العمليات الإصلاحية ؟
- وما الوزن النسبي الذي تأخذه المرأة في كل مبادرة من المبادرات المطروحة ؟، وهل يتم التعامل معها كقضية جوهرية أم هامشية ؟
- ما الآليات والسياسات التي تفترضها كل مبادرة لتمكين المرأة وتعزيز إمكاناتها في كل البلاد العربية ؟
- ما درجة قبول النخب العربية والرأي العام لهذه المبادرات ؟
- ما وضع المرأة الأردنية في عملية الإصلاح ؟
- وما موقف الحكومة الأردنية والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من المبادرات الدولية المطروحة ؟

سادساً: الإطار الزمني والمكاني:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل مجموعة من المبادرات والإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى الآن.

وذلك بسبب التحول الذي حدث في السياسة الدولية منذ ذلك التاريخ، والمبادرات الإصلاحية هي جزء لا يتجزأ من أهداف السياسة الخارجية الحديثة للقوى الدولية التي طرحت بقوة بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١.

ولم يتم وضع حد زمني لنهاية الدراسة بسبب حداثة الموضوع واستمرارية تداعياته وتطوراتها حتى هذه اللحظة، ولا يزال الموضوع مطروح للجدل السياسي والبحث العلمي.

أما بالنسبة للإطار المكاني للدراسة فسوف تكون هنالك دراسة للحالة الأردنية كدولة عربية متأثرة بالعملية الإصلاحية في المنطقة، والإطار الأردني للدراسة سوف يكون (المنخب المثقف، نقابيات، سيدات أعمال، أعضاء في أحزاب سياسية، سيدات في المجالس النيابية، وأعضاء هيئة تدريس في جامعات...).

سابعاً: الإطار النظري للدراسة

تعتمد الدراسة على نظريتين في التحليل والبحث (النظرية البنائية-النظرية النسوية). وأستخدمت البنائية في تحليل الجزء الخاص بالمبادرات الدولية للإصلاح وذلك موضحاً في المبحث الأول للفصل الثاني، أما النسوية فقد تم توظيفها في تحليل الفصلين الأخيرين وخاصة المكون الخاص بالمرأة .

أولاً: النظرية البنائية

تعتمد الدراسة في التحليل على النظرية البنائية في العلاقات الدولية Constructivism ، وهي تشخص النظام العالمي كوحدة واحدة حتى ولو كانت معقدة^(١).

وترى البنائية أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما أنها تولى أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس لسلوك يحظى بالقبول، فهي نظرية تبحث في مصدر التغير أو التحول في ظاهرة موضوع الدراسة.

(١) جيفري ستيرن، تركيبية المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤ م، ص ٥٤.

فالقضية الأساسية هي إدراك المجموعات المختلفة لهويتها، ومصالحها وكيف تتفاعل مع بعضها، وإدراك مواقف الدول المختلفة.

وأشهر من كتب في النظرية هو "إيمانويل ووليرشتاين" Immanuel Wallerstein، الذي يعتقد أن الأحداث الاجتماعية كلها يجب أن تخضع للتحليل ضمن سياق نظام عالمي (١).

وأن للأنظمة سمتين بارزتين هما:

أولاً: إن السمات داخل النظام مترابطة.

ثانياً: إن كل التطورات داخل النظام يمكن تفسيرها من خلال عوامل داخلية "أي أن المؤثرات الداخلية مطابقة للخارج".

وكتب إيمانويل ووليرشتاين عن الإطار الثقافي العالمي Geoculture، وتشمل الثقافة نطاقاً واسعاً من العمليات الفكرية والقيم ويقول: إن الثقافة العالمية هي الجزء الغائب عن الأنظار، ولا يمكن للأجزاء الأخرى من النظام الازدهار من دونه، وهي سبب استقرار النظام العالمي الحديث. وإن الإطار الثقافي العالمي يعمل في وجهين هما المذهب اللبرالي "وهي أيديولوجية لا منافس لها الآن"، والمذهب العلمي "حيث تتجه الأفكار للعلمية".

ومن أشهر من كتب في النظرية البنائية أيضاً وركز على فكرة الهوية، وتحليل الواقع الدولي من خلال تحليل الهويات والمصالح هو "الكسندر وندت" Alexander Wendt، الذي يرى أن فوضى العالمية هي ما تصنعه الدول وليست عطاء مسبقاً، بل يجب البحث كيف يتم فهم الفوضوية ؟ (٢).

وقد تكون البنائية هي الأصلح لتفسير العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، وكيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، والتحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة ولكن الأساس هو كيف تنشأ الأفكار والهويات؟، وكيف تتفاعل مع بعضها لتشكل الطريقة التي ننظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعاً لذلك، بحيث يتبنون أدواراً خارجية فاعلة (٣).

(١) جون بليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤ م، ص.ص ٢٧٧-٢٧٥.

(٢) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge

University Press, 1999, p.45.

(٣) ستيف وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني، [Http://www.geocities.com/adalzeggah/recon.html](http://www.geocities.com/adalzeggah/recon.html)

وبالاعتماد على النظرية البنائية فإن عملية الإصلاح والمبادرات المطروحة هي تفاعلات داخلية تعبر عن أفكار ومصالح، وأيضاً الخطابات السياسية هي بدورها تعبر عن المعتقدات والأفكار والمصالح الخاصة بالدول. فالمصدر الدافع للتغيير هو بالأساس أمر داخلي يقوم من خلاله الفاعلون الدوليون بتحديد مصالحهم وهوياتهم، ويقومون بتعديل سلوكهم وفق ذلك^(١).

وعندما تكون الأفكار والمصالح لدى دولة قوية فإن الأفكار تصبح ذات أهمية أكبر وتصبح قابلة للتطبيق، وهذا ما يحدث فعلاً. وقد تكون النظرية البنائية في الوقت الحالي - وفي ظل النظام العالمي بزعامة الولايات المتحدة - التحليل المناسب.

ويعني ذلك أن على الدول العربية إعادة النظر إلى ماضيها حتى تدرك الواقع الدولي ومصالحها، والنظر إلى وما سوف يكونون عليه، وهل الأدوار الخارجية التي سوف يتبنونها فاعلة؟. وعلى هذا الأساس يعدلون سلوكهم، ومراجعة ما نحن عليه الآن من تراجع في الولاءات التقليدية الوطنية القديمة.

ووفقاً للنظرية البنائية الهوية في الشرق الأوسط تؤثر في السياسة الخارجية للدول، فكيف تدرك الدول "التهديد - المصالح - الفرص"؟، وفي حال إدراك الدولة للهوية يتابع اللاعبون^(٢).

وكذلك تصلح النظرية البنائية لتفسير التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط والموقف الدولي والعربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

يقول "كنث والتز" Kenneth Waltz: "إن فهم النظام الدولي من خلال تحليل الدولة غير كاف، وإن دراسة النظام الدولي يجب أن تكون من خلال دراسة بنية النظام system structure، ويرى أن الدولة وغيرها من كيانات السياسية الدولية، تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي، وبذلك لايفسر حركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركته وقوانينه.

والنظام الدولي ناتج عن نمط توزيع القوة بين الدول خاصة الدول العظمى، وعدد الدول العظمى والترتيبات التفاعلية بينها تساهم في استكمال بنية النظام، مما يفرض قيوداً على تصرفات جميع الكيانات الدولية، ويجعلها تفرز مخرجات ذلك النظام.

(١) عبد الله محمد بن إسماعيل، "دور الهوية الثقافية في تكوين النظام الدولي". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥ م، ص ٣٢.

(٢) Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism Pluralism, Globalism, and Beyond. Allyn and Bacon, Third Edition, 1999, p. 20.